العرب
الخميس 2020/01/30
السنة 42 العدد 11602

لبنانيون يحزمون أحلامهم ويرحلون مع الحسرة

شباب ينفضون أيديهم من احتمالات صلاح الساسة والتغلب على البطالة

حاول اللبنانيون الشباب الصمود والاستقرار في بلادهم رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي أدت إلى احتجاجات ما زالت متواصلة من أجل إصلاح الحكومة وإنقاذ الاقتصاد من الانهيار، لكن ظروفا ومؤشرات عديدة دفعتهم مجددا إلى التفكير في الهجرة حاملين في حقائبهم أملهم بعيش كريم بات مستحيلا في بلد ينخره فساد الساسة وانتشار البطالة.

بيروت - مع بدء الحراك الشعبي ضد الطبقة السياسية قبل أشهر، ظنّ شبان لبنانيون كثر كانوا يحلمون يوماً بالهجرة بإمكانية بناء مستقبلهم في بلدهم، لكن الحلم لم يدم طويلاً بعدما أطاح به تسارع الانهيار الاقتصادي.

وبعدما شاركوا في التظاهرات التي عمّت كافة الأراضي اللبنانية منذ 17 أكتوبر رافعين الصوت ضد طبقة حاكمة يتهمونها بالفساد، يملأ طلاب وشبان اليوم طلبات الهجرة للعمل أو إكمال تعليمهم في الخارج.

والأمهات اللواتي هتفنّ يوماً متهمات الطبقة السياسية بدفع أولادهن إلى الهجرة، بدأن بتحضير أنفسهنّ لوداعهم، في بلد يشهد انهياراً اقتصاديا متسارعا يُعد الأسوأ منذ الحرب الأهلية، ولا حلول واضحة في الأفق، سوى وعود حكومة جديدة وضعت الأزمة على سلم "أولوياتها".

يذكر أن الرئيس اللبناني ميشال عون دعا في تصريحات تلفزية باللهجة العامية مواطنيه للهجرة ما أثار جدلا وردود فعل غاضبة في الشارع اللبناني، حيث طالبت النائبة بولا يعقوبيان ساخرة، الرئيس عون بالمغادرة "إذا لم يعجبه الشعب".

و قال أحد المتظاهرين "نحن أولاد البلد ولن نهرب"، بينما قال آخر بانفعال "لن نهاجر، لن نترك بلدنا".

ونفّذ عدد من الشبان اللبنانيين اعتصاما أمام السفارة الكندية في جل الديب للمطالبة بفتح باب الهجرة أمامهم، والتقت ممثلة السفارة المعتصمين وطلبت منهم "رفع كتاب رسمي بمطالبهم إلى السفارة".

يقول يوسف نصار، المصور السينمائي في الـ29 من العمر، "سأذهب من دون رجعة" بعدما حجز تذكرة سفره إلى كندا، مضيفا، "لا شيء يجري بشكل جيد في هذا البلد لكي أبقى فيه".

ومنذ أشهر، يواجه لبنان شحاً في السيولة مع ارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية وفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الدولار.

ودفعت هذه الأزمة من لهم مدخرات في البنوك إلى الأسراع للحصول على أموالهم سواء عن طريق شراء الحلي أو السيارات أو الأراضي ببطاقات الائتمان أو الشيكات المصرفية، في حين بدأ آخرون في إخفاء المال في بيوتهم.

وتُهدد الأزمة اللبنانيين في وظائفهم ولقمة عيشهم، وقد أغلقت العديد من المتاجر والشركات أبوابها، وتلقت وزارة العمل عشرات الطلبات بالصرف الجماعي، ما يؤدي حكماً إلى ارتفاع نسبة البطالة.

وقال الوزير السابق ورئيس جمعية الصناعيين السابق فادي عبود، إنه "إذا استمرت الأوضاع في المنحى الذي تسير به، فإن النصف الأول من العام الجاري سيؤدي إلى خسارة 50 ألف فرصة عمل في القطاع الصناعي ما يرفع من معدلات البطالة".

ويعيش ثلث اللبنانيين أساسا تحت خط الفقر، بينما يبلغ معدل البطالة ثلاثين في المئة في صفوف الشباب. ويحذر البنك الدولي من ارتفاع هذين المعدلين نتيجة الانهيار الحالي.

يقول نصار، "بَتّ أكره هذا البلد" بسبب الطبقة السياسية التي ترفض مغادرة السلطة ولا تجد مخرجاً للأزمة في الوقت ذاته.

واعتاد نصّار على كسب ما يكفيه من المال لتصويره حملات لشركات أزياء أو إعلانات أو غيرها، لكنه ومنذ أشهر لم يعمل سوى مرة واحدة.

ولا يزال ينتظر الحصول على أتعاب بقيمة 25 ألف دولار من سبع زبائن، بينهم نائب في البرلمان، إلا أنهم لا يتمكنون من سدادها.

ويقول نصار، الذي يحمل أيضا الجنسية الكندية، "أريد أن أعمل على تطوير مهنتي ومن أجل مستقبلي"، مضيفا، "لست مستعداً لأن أنتظر طوال حياتي كي يتحسن حال البلد".

وشهد لبنان موجات هجرة عدة في السنوات الماضية، أي في مرحلة ما بعد الحرب نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية السيئة. وبعد اشتداد الأزمة الاقتصادية اليوم وتوقّع تفاقمها في المرحلة المقبلة، حيث تقف البلاد على شفير الانهيار، يستعد العدد الأكبر من اللبنانيين إلى شدّ الرحال والانطلاق نحو عالم جديد.

وعلى الرغم من ازدياد صعوبة السفر والعمل في الخارج، ما يزال اللبنانيون يحلمون بمغادرة البلد بفورة عاطفية والظروف التي يعيشها الشباب خاصة، إذ بلغ عدد اللبنانيين الذين غادروا البلاد من دون عودة في العام 2019 إلى حوالي 72 ألف مواطن.

> **تشير تقديرات إلى أن عدد اللبنانيين في الخارج يساوي أكثر من ضعف عدد سكان البلاد الذي يتجاوز أربعة ملايين نسمة**

وعلى معرفات البحث في غوغل، بلغ معدل البحث عن كلمة "هجرة" في لبنان بين شهري نوفمبر وديسمبر حده الأقصى خلال خمس سنوات.

ولم يعد محامون يعملون في ملفات الهجرة يمتلكون أوقات فراغ، إذ تنهال عليهم طلبات الراغبين بالذهاب إلى كندا أو أستراليا أو غيرهما.

يقول أحد المحامين، فضّل عدم الكشف عن اسمه، إن "الطلب على الهجرة ارتفع بنسبة 75 في المئة"، مشيرا إلى أنه يعمل حالياً على 25 طلباً، غالبيتها إلى كندا. وغالبية زبائن المحامي هم من الشبان المتعلمين وأصحاب الاختصاص، منهم من يعمل في الصيدلة أو في تكنولوجيا المعلومات او الشؤون المالية.

ويضيف المحامي "جميعهم يغادرون بسبب الوضعين الاقتصادي والسياسي".

وعلى وقع اقتصاد متهالك وأزمات سياسية متتالية، تحول لبنان على مر السنوات إلى بلد مصدّر للمهاجرين. وبرغم عدم توفر إحصاءات رسمية، تشير تقديرات إلى أن عددهم يساوي أكثر من ضعف عدد سكان البلاد الذي يقدر بأكثر من أربعة ملايين نسمة. تشارك فاطمة، المهندسة في الـ28 من العمر، في التظاهرات ضد الطبقة الحاكمة منذ انطلاقها. وتقول الشابة التي حلمت بالهجرة منذ أن بلغت الـ16 من العمر، "حين بدأت الثورة شعرت للمرة الأولى في حياتي بالإنتماء، شعرت وللمرة الأولى أن العلم اللبناني يعني لي كثيراً".

هذا الأمل لم يدم طويلاً بعدما فقدت فاطمة الشهر الماضي وظيفتها في منظمة غير حكومية دولية نتيجة تراجع التمويل.

تقول فاطمة، "في هذه اللحظة تحديدا، تغير كل شيء بالنسبة لي، وبتُ لا أفكر سوى بالهجرة إلى كندا".

وجدت فاطمة لنفسها محاميا وتجمع حالياً الوثائق اللازمة لتبدأ معاملة الهجرة، وتقول "لا قوة لي على المحاربة أكثر" من أجل بلد أفضل.

وتضيف، "لا أعتقد أني سأخذل وطني بمغادرتي، لكني سأفشل بالطبع إذا بقيت هنا".

نغادر وفي القلب لوعة

شبكات للجريمة في نيجيريا تبيع الأثرياء فلذات الفقراء

لاغوس - لم يبد أن هناك أي شيء غير عادي، فقد جاءت شابة إلى متجر أديبي للمجوهرات في لاغوس، وتقدمت بطلب للعمل كمتدربة، لكن بعد أسبوع من بداية تدريبها، اختفت الشابة ومعها ابنة صاحبة المتجر ذات العامين.

تتذكر أديبي قدوم الفتاة إلى المتجر أول مرة قائلة، "لم يكن لدي ما يدعو للاشتباه في أنها جزء من شبكة إجرامية"، مضيفة "فقط، بعد أن سرقت ابنتي اكتشفت أن التفاصيل الموجودة في طلب التدريب الذي قدمته قبل أن تبدأ العمل كانت جميعها زائفة".

وبعد شهر، اكتشفت الشرطة أن طفلتها موجودة في محافظة أبيا، على بعد 600 كيلومتر، فقد عثر عليها في ما يطلق عليه "مصنع الرضع". تقول أديبي، "كان لدى مالك المكان الكثير من الرضع للبيع".

تقوم الجماعات الإجرامية النيجيرية ببيع الأطفال والرضع في شكل جديد للاتجار بالبشر، حيث يستجيب الخاطفون لطلب متزايد لشراء الرضع، كما في حال ابنة أديبي ورضع آخرين.

وكانت منظمة قرى الأطفال "أس. أو.أس" العالمية المعنية برعاية الأطفال قد أصدرت بيانا في أواخر عام 2019 حذرت فيه من "انتعاش تجارة الرضع في نيجيريا"، وطالبت بمعاقبة جنائية أكثر صرامة لبائعي ومشتري الأطفال، ومن بينهم مواطنون من أوروبا وأفريقيا.

يقول إرهوموانس أغوسا، مدير فرع المنظمة في نيجيريا، "التجار يقومون ببيع الرضع بعد ولادتهم لأسر ليس لديها أطفال من جميع أنحاء العالم".

ويتم الاتجار في معظم الأطفال لغرض التبني غير القانوني، ولكن أيضا هناك حالات يتم الاتجار بالأطفال فيها من أجل عبودية الأطفال والاعتداءات الجنسية وزرع الأعضاء، بل من الأطفال من يستخدم قرابين في الطقوس بحسب إحدى الشخصيات الرسمية.

ورغم اكتشاف المصانع الأولى في الجنوب الغربي منذ سنوات، إلا أنها طالت الجنوب الشرقي، وخاصة معقل إيبو حيث يكتظ أثرياء الدولة، ويصرون على البقاء هناك وإن دعا ذلك إلى ارتكاب الجرائم في الطقوس التي تجلب الثراء والنفوذ.

وكانت الشرطة النيجيرية قد أنقذت في أكتوبر الماضي 19 سيدة حاملا وأربعة رضع من أيدي المتاجرين بالبشر في لاغوس.

وكان قد تم إغراء معظم الشابات من محافظات في الجزء الشرقي الفقير من البلاد للقدوم إلى المدينة مع وعود بتوفير فرص عمل لهن.

وبدلا من ذلك، جرى اختطافهن وتخصيبهن لإنجاب الأطفال من أجل بيعهم. وقالت امرأة من اللائي تم تحريرهن، طلبت عدم نشر اسمها، إنها حملت من صديقها وأبلغتها خالتها أن لها فرصة عمل في لاغوس.

وأضافت، أن امرأة سعت لتوليدها وهي حامل في الشهر السابع.

وأردفت "بعد أن استمر مخاضي ثلاثة أيام داهمت الشرطة المكان، وألقت القبض عليهم جميعا، ووُلد الرضيع هزيلا وتوفي في نهاية المطاف".

وقال بالا ألكانا المتحدث باسم شرطة لاغوس، إنه يمكن بيع الرضيع الذكر مقابل 500 ألف نيرة نيجيرية (1400 دولار)، في حين يمكن بيع الرضيعة مقابل 300 ألف نيرة نيجيرية.

بعض الشابات كن مراهقات حاملات هجرتهن أسرهن وأصبحن معرّضات للخطر، ونظرا لمنع قانون نيجيريا الإجهاض، تضطر البنات اللاتي حملن بغير قصد إلى تلك الأماكن ظنا منهن بأنها منظمات إنسانية، لكون الأطباء يكذبون عليهن بأنهم سيعتنون بأبنائهن. وكشفت الشرطة عن الظروف القاسية السائدة في تلك الأماكن حيث يتراكم بعضهن فوق بعض، ويفتقرن إلى الرعاية الصحية. وفي أحد المراكز استخدم المشرف شابا بالغا من العمر 23 سنة لحملهن، بدلا من كفالتهم.

ووفقا للتقارير الخاصة بالضحايا، فإنه بعد بيع أطفالهن، يتم اغتصابهن في مباني قديمة آيلة للسقوط حتى يحملن مجدّدا.

غير واضح عدد مصانع الأطفال الموجودة في نيجيريا، يقول أرينزي أوراكوي الذي يعمل بالوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالبشر، "لأنها تعمل في الخفاء ومن الصعب تحديد عددها".

وجاء في تقارير منظمة قرى الأطفال "أس.أو.أس"، أن معظم عمليات الاتجار بالرضع وقعت في الجزء الجنوبي من نيجيريا، حيث جرى تحرير 300 سيدة منذ عام 2006.

وأشارت التقارير إلى أن "بيع الأطفال ليس مقصورا على نيجيريا، فقد جرى تسجيل وقائع بيع أطفال في تشاد ومصر وإثيوبيا وغانا وكينيا وليبيريا وسيراليون وجنوب أفريقيا وأوغندا".

يشار إلى أن من يقومون بشراء الرضع عادة ما يكونون أزواجا لم يتمكنوا من إنجاب أطفال. وتتجه نساء النيجر لشراء أطفال من نيجيريا لعدة عوامل منها تجنب الشعور بالعار في مجتمع لا يزال يعتبر عدم الإنجاب وصمة عار، أو لتتمكن المرأة حال ترملها من أن ترث النصيب الأوفر من تركة زوجها حسب القانون المعمول به في النيجر والباقي لأسرة الفقيد، ولذا تحاول الزوجة إيجاد الولد بكل الوسائل.

وتوصل المحققون إلى القاسم المشترك في مثل هذه الصفقات، حيث تتصل المرأة التي تريد شراء طفل بأحد الوسطاء، ويتولى الأخير ترتيب الاتصال بينها وبين "مصنع الرضع" في جنوب نيجيريا، وبعد ذلك يتم إجراء سلسلة من المقابلات حيث تحقن المرأة بمادة مستخلصة حتى تظهر عليها عوارض الحمل كانتفاخ الثديين.

وأثناء المقابلة الرابعة تستلم الأم الجديدة الرضيع ثم تتجه إلى بنين لإصدار شهادة الميلاد، وتعود إلى نيامي جوّا، لتفادي التفتيش الجمركي في الحدود، وتتولى الخادمة إحضار الرضيع برا.

ويؤدي الضغط الاجتماعي على السيدات المتزوجات في نيجيريا لإنجاب الأطفال إلى ارتفاع معدل نشاط الاتجار في البشر.

تقول بيتي أباه الناشطة في مجال حقوق الأطفال النيجيريين، "بناء على معتقداتنا الثقافية، الزواج لا يعد ناجحا ما لم يحظ الزوجان بأطفال، لذلك يحاول الأزواج بأقصى ما في وسعهم لضمان أن يحظوا بأطفال بأي ثمن".

ونظرا لأن إتمام عملية التبني بصورة قانونية يتسم بالبيروقراطية وإضاعة الوقت، يلجأ الكثير من الأزواج الذين لم يتمكنوا من إنجاب الأطفال للسوق السوداء.

وتقود ماري أكوكو حملة ضد مصانع الرضع في موطنها، وتقول إنه لا يوجد دليل واضح على أن جميع الرضع ينتهي بهم الأمر بالبيع لأزواج ليس لديهم أطفال. وأشارت إلى احتمال وصول بعض الرضع إلى أيدي المتحرشين جنسيا بالأطفال من بين أفراد محليين أو في الخارج.

وهذا تقريبا ما حدث لأبنة أديبي، التي جرى بيعها أربع مرات في شهر واحد، وفقا لما قالته والدتها، التي أشارت أيضا إلى أنه كانت هناك خطط لبيعها خارج البلاد.

تجار بلا رحمة

في انتظار حضن جاف